

Distr.: General
21 November 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة السادسة والأربعون

١٥-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة

والعشرون: الموضوع ذو الأولوية: تعزيز العمالة

الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع

بيان مقدم من جمعية راهبات نوتردام دي نامور، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه حالياً بموجب الفقرتين ٣٦

و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.5/2008/1



بيان

١ - أجرت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية دراسة استقصائية للمنظمات غير الحكومية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بهدف الوقوف على ما تعثره ممارسات فعالة في مجال "العمالة والعمل الكريم". وتلقت اللجنة ٥٠ رداً على الدراسة الاستقصائية من ٣٧ بلداً على النحو التالي: ٢٢ رداً من أفريقيا؛ و ١٠ ردود من آسيا؛ و ٨ ردود من أمريكا الجنوبية والوسطى؛ و رداً واحداً من أستراليا؛ و ٥ ردود من أوروبا وخمسة من أمريكا الشمالية.

٢ - وتبين المشاريع الوارد وصفها في الردود الخمسين على الدراسة الاستقصائية المبادرات المتخذة في مجال توفير العمل الكريم والعمالة التي يمكن اعتبارها ناجحة في تمكين المجتمعات المحلية والتخفيف من حدة الفقر. فهي تشرك فيها الأسر والشباب والنساء وكبار السن والأطفال والجنود السابقين والمعوقين والمصابين بأمراض عقلية والسجناء السابقين، وتوجه إليهم.

٣ - وتركز المشاريع المذكورة على التعليم والتأهيل والتدريب؛ والتخطيط المالي والتمويل البالغ الصغر؛ والتمكين؛ والدعوة؛ وظروف العمل. واستناداً إلى البيانات المستخلصة من الدراسة الاستقصائية التي توثق ما يحدث على الأرض من خلال التماس الاقتراحات من أصحاب المصلحة بشأن السياسات الفعالة في مجال العمالة وتوفير العمل الكريم، وضعت اللجنة موجزاً للتوصيات لمساعدة الحكومات على التحضير لدورة لجنة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٨ وصياغة خطوط سياساتها.

٤ - ودعماً للموجز الذي قدمه الرئيس، والأهداف الإنمائية للألفية، ومع الإقرار بأن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يمثل المبدأ المنظم للسياسات العامة، وبعد إجراء تحليل دقيق للمشاريع المقدمة والدروس المستفادة، نوصي الحكومات بالقيام بما يلي:

١ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية والجهات المشاركة في دعم فرص العمل؛

٢ - إدماج المشاركين في جميع المشاريع في إطلاقها والتخطيط لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

٣ - التأكد من تحقق المساواة بين الجنسين وتعزيز الدور الناشئ الذي تضطلع به النساء والفتيات من خلال الإقرار بالمساهمة الفريدة للنساء والطفلات في نجاح المشروع بصورة عامة

- ٤ - ضمان التثقيف والمشاركة على المستوى الشعبي حسب اهتمامات وقدرات المشاركين
- ٥ - إكمال التمويل من المنظمات غير الحكومية والشركات
- ٦ - ضمان التمويل لدعم المشاركين وتثقيفهم وتدريبهم
- ٧ - التعاون مع الجهات الممولة الأخرى من المجتمع المدني والشركات والمؤسسات
- ٨ - توفير الخدمات الضرورية من هياكل أساسية وطرق ومياه وكهرباء وخدمات طبية ومرافق صحية
- ٩ - رصد مدى الامتثال للأطر القانونية الخاصة بالعمال حسبما وضعتها منظمة العمل الدولية
- ١٠ - الالتزام بدعم حقوق الإنسان الأساسية حسبما تنص عليه قوانين حقوق الإنسان المقبولة

ونأمل في أن تترجم الحكومات هذه التوصيات إلى سياسات عامة.

وقد أيد ودعم هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الطائفة البهائية الدولية، والمواطنون المتحدون من أجل إعادة تأهيل المنحرفين، وجمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، واتحاد إليزابيث سيتون، والرابطة الدولية للمؤسسات الخيرية، والرابطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية، والرابطة الدولية لراهبات دخول السيدة العذراء وباكس روماننا، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، ومنظمة راهبات نوتردام المدرّسات، ومنظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، ويونانيما إنترناشيونال، ومنظمة فيفات الدولية.